قصص جرائم اغتصاب أطفال اليمن في النزاع المسلح ؛

مآسٍ وانتهاكات تتكاثر بفعل الصمت!

اليمن

خلقت الصراعات في اليمن مساحة واسعة لممارسة الانتهاكات ضد الأطفال بشتى أشكالها لا سيما تلك التي يفرض المجتمع قيود الصمت عليها بمزعم العادات والتقاليد!

يعد الاعتداء الجنسي من إحدى الانتهاكات الستة الجسيمة التي ترتكب ضد الأطفال وأشدها خطورة نظراً لما يترتب عليها من عواقب وخيمة على الطفل وأسرته والمجتمع بأكمله ، والتي تتضاعف بسبب السكوت عنها!

بحزن وأسى بالغ قالت والدة الضحية قائد (اسم مستعار) - الذي يقطن في محافظة مأرب – " تعرض ولدي للاغتصاب مرتين من قبل أفراد في الأمن الخاص " ثم صمتت مكلومة دامعة.

اعتادت الأم اصطحاب ابنها الى مقر عملها واعتاد الجاني الطلب من الطفل ذو ال 12 عاماً أن يذهب معه لمساعدته في جلب وتوصيل بعض الأغراض إلى منزله ، حتى ذهب معه في يوم ما الى المزرعة وعاد في اليوم التالي منهكاً مفزوعاً غير مفصحاً عما حدث له ، حتى

ساءت حالته الجسدية والنفسية فاضطرت الأم الذهاب به الى المستشفى واجراء الفحوصات اللازمة ليتضح فيما بعد أن طفلها تعرض لاغتصاب من قبل الرجل الذي كان يصطحبه بحجة المساعدة!

لم تستطع الأم تقديم شكوى قضائية بسبب تهديدات القتل التي وصلتها من الجاني بعد مواجهته.

تكرر الأمر بعدها بأشهر قليلة حيث أقدم شخصان أحدهما مدني والآخر عسكري باغتصاب الطفل مرة أخرى؛ الأمر الذي جعل الأم تقدم شكوى للبحث الجنائي وتم على إثرها حبس الطفل وأحد الجناة (المدني)!

"ابني مسجون الى الآن، لأنه ضحية!"... هكذا عبرت الأم عن غضبها واستغرابها على ردة فعل السلطات على شكواها المقدمة ضد الجناة

(انتهاك... وخراب بيوت!)

في مدينة تعز أيضاً، لم يختلف الأمر كثيراً. فعند تنقل الطفل موسى (اسم مستعار) ذو الخمس سنوات بين منزله ومنزل جدته في مبنى سكني تم سحبه الى شقة واغتصابه، من قبل شاب والده قيادي عسكري.!

عاد الطفل الى المنزل باكياً بحرقه ليذهب به والده الى الطبيب فيخبرهم انه تعرض للاغتصاب.

والد الضحية في تعز أيضاً تقدم بشكوى الى البحث الجنائي والتي على إثرها تم حبس الجاني لمدة شهر فقط حيث أخلي سبيله من خلال جهود وساطة لأحد النافذين في المدينة.

أدت هذه الحادثة إلى مشاكل أسرية خصوصاً لوالدة الطفل الضحية التي تحدثت باكية" تطلقت وحرمت من طفلي بسبب حادثة الاغتصاب، رغم صدور قرار المحكمة بالحضانة لي". بسبب تعليق قضية الحضانة بوساطة عسكرية من والد الطفل وصديقه الذي امتنع عن التوقيع على قرار المحكمة بحضانة الأم للطفل (على حد قولها)، إضافة الى تنازل والد الضحية عن القضية مقابل 3 ملايين ريال يمني والتي رفضت الأم قبولها فكانت النتيجة طلاقها وسلب طفلها منها.

(غياب للأرقام الحقيقية)

في ظل الغياب للإحصائيات الدقيقة حول ضحايا الاعتداءات الجنسية في اليمن، تبرز لنا حقائق مرعبة حول وضع الأطفال في اليمن ومستقبلهم المجهول، يأتي هذا بسبب سياسة التكتم عن هذه الجرائم من قبل ذوي الضحايا بسبب طبيعة المجتمع ونظرته القاصرة تجاه ضحايا الاغتصابات، وخوفاً على الضحايا من الوصمة المجتمعية التي ستلاحقه في كل مكان.

في ديسمبر 2022 صرحت منظمة " اليونيسف " بأن 49 طفلاً في اليمن تعرضوا للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع، منهم 29 صبياً و18 فتاة " منذ بدء الصراع في اليمن في 2015، بيد أنها ليست إحصائية دقيقة للأسباب التي ذكرت أنفاً.

(القوانين الدولية واليمنية الملزمة بحماية الأطفال من الاعتداءات الجنسية)

صادقت اليمن على اتفاقية حقوق الطفل، إلا أنها لا تزال من ضمن أسوأ البلدان في العالم من حيث حماية الأطفال، بحسب المنظمة الأممية اليونيسف، كما أنها صادقت في أغسطس 2004، على البروتوكول الاختياري الذي يتعلق بتجنيد الأطفال وإشراكهم في النزاع المسلح والاستغلال الجنسي كما صادقت اليمن أيضاً، عام 1991، على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من المعاملات القاسية.

أما في القانون اليمني فبحسب حسب المادة 269 من قانون الجرائم والعقوبات في اليمن والتي تنص على: " ومتى سقط الحد الشرعي لسبب من الأسباب المقررة، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سبع سنين كل من اعتدى بالاغتصاب على أي شخص ذكراً كان أو أنثى دون رضاه".

" وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تزيد على عشر سنين إذا ارتكب الجريمة شخصان فأكثر أو كان الجاني من المتولين الإشراف على المجني عليه أو حمايته أو تربيته أو حراسته أو معالجته أو أصيب المجني عليه بسبب الحادث بضرر جسيم في بدنه أو صحته أو حملت المجني عليها بسبب الجريمة"، حسب المادة نفسها من قانون الجرائم والعقوبات.

أيضاً وحسب القانون نفسه : " وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تتجاوز خمس عشرة سنة إذا كان سن المجني عليها لم تبلغ الرابعة عشرة أو تسبب عن الفعل انتحار المجني عليها"

(كيف نحمي أطفالنا؟!)

في ظل غياب دور أجهزة الدولة المختصة بتطبيق القانون تبقى قضايا اغتصاب الأطفال من القضايا المنسية والتي تتكاثر بفعل الصمت وقصور القوانين التي تفرض عقوبات رادعة على مرتكبي هذه الجرائم بسبب الثغرات فيها، أضف الى ذلك إلى الوصمة الاجتماعية (العار) التي تلاحق الضحايا وتحولهم إلى متهمين.

لذا لا بد من التحرك سريعاً بدءاً بالتوعية والتثقيف لأولياء الأمور بأهمية التبليغ وبالقوانين التي تجرم هذه الانتهاكات وبعقوبة ارتكابها من أجل الوقوف ضد انتشار هذه الجرائم، ومناصرة قضايا الضحايا وتقديم الدعم بكافة أشكاله لهم ليتحولوا من ضحايا الى ناجين.

ويظل مستقبل الأجيال القادمة محفوفاً بالمخاطر والانتهاكات في ظل نزاعات مسلحة مستمرة وصمت مجتمعي واسع.

#العدالة_لأطفال_اليمن
#الأمان_لأطفال_اليمن
#العدالة_لليمن
#Justice4Yemenichildren
#Safety4YemeniChildren
#Justice4Yemen
#Watch4HR